(1737)

القرار رقم (1737) الصادر في العام 1438هـ
في الاستئناف رقم (1621/ز) لعام 1435هـ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

في يوم الاثنين الموافق 19/8/1438هـ اجتمعت اللجنة الاستئنافية الضريبية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (473) وتاريخ 9/11/1436هـ ، والمكلفة بخطاب معالي وزير المالية رقم (22) وتاريخ 1/1/1437هـ القاضي باستمرار اللجنة
في نظر استئنافات المكلفين والهيئة قرارات لجان الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية فيما يخص الزكاة وكذلك فيما يخص الضريبة مما يدخل ضمن النطاق الزمني لسريان نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (3321) وتاريخ 21/1/1370هـ وتعديلاته وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من المادة (80) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 15/1/1425هـ ، وقامت اللجنة خلال ذلك الاجتماع بالنظر في الاستئناف المقدم من شركة الصناعات

(1737)

الحديثة (المكلف) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الإبتدائية الثانية بالرياض رقم (17) لعام 1435هـ بشأن الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) على المكلف للأعوام المالية من 2007م حتى 2009م .

وكان قد مثل الهيئة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة بتاريخ 13/4/1438هـ كل من : جعفر عبدالله القطيفي وصالح علي المكحل وأسامة عبدالله الموسى ،
كما مثل المكلف حسن إبراهيم الزهراني .

وقد قامت اللجنة بدراسة القرار الابتدائي المستأنف ، وما جاء بمذكرة الاستئناف المقدمة من المكلف , ومراجعة ما تم تقديمه من مستندات ، في ضوء الأنظمة والتعليمات السارية على النحو التالي :

<u>الناحية الشكلية</u> :

أخطرت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض المكلف بنسخة من قرارها رقم (17) لعام 1435هـ بموجب الخطاب رقم (66/2) وتاريخ 2/5/1435هـ ، وقدم استئنافه المقيد لدى اللجنة برقم (431) وتاريخ 30/5/1435هـ ، كما قدم ما يفيد سداد المبالغ المستحقة عليه بموجب القرار الابتدائي

(1737)

، وبذلك يكون الاستئناف المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية لتقديمه من ذي صفة خلال المهلة النظامية ، مستوفيا الشروط المنصوص عليها نظاماً .

<u>الناحية الموضوعية</u> :

البند الأول : فرق الرواتب والأجور .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/1) برفض اعتراض الشركة على بند فرق الأجور والرواتب وما في حكمها للأعوام من 2007م حتى 2009م للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أنه قام بإعداد شهادة الرواتب والأجور حسب مفهوم الشركة لمكونات بند الرواتب والأجور حيث
لا يوجد تحديد واضح وتعريفات واضحة لذلك ، وبعد اصدار الهيئة للربط الزكوي الضريبي طلبنا من الهيئة تحديد كيفية الوصول للفروقات في الرواتب والأجور ، وزرنا الهيئة وتم تحديد كيفية توصل الهيئة للفروقات وما هي البنود التي أدخلتها الهيئة ضمن تعريف الرواتب عن السنوات من 2010م حتى 2012م وتم الاتفاق مع فريق الفحص وهو نفس فريق الفحص للسنوات محل الاعتراض أيضاً على تقديم شهادة معدلة ، إلا أننا فوجئنا برفع الاعتراض للجنة ، ونود التوضيح أن أسباب الفروقات في شهادة الرواتب والأجور هي الاختلاف في تحديد

(1737)

مكونات بند الرواتب والأجور حسب مفهوم الشركة وحسب مفهوم الهيئة ، ولذا نؤكد بأن الشهادتين الصادرتين صحيحة حسب مفهوم كل طرف (المكلف والهيئة) لمكونات بند الرواتب والأجور ، وبعد فهمنا فإن الشهادة الجديدة هي التي يجب أخذها في المقارنة من قبل الهيئة .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن الهيئة قامت بمطابقة الرواتب والأجور وما في حكمها المحملة على الحسابات والإقرار مع الرواتب والأجور الواردة في شهادة التأمينات الاجتماعية ولوحظ فرق محمل بالزيادة كما يلي :

الاعـــــــــــوام	2007م	2008م	2009م
إجمالي الرواتب وما في حكمها المحملة بالحسابات والإقرار	79.569.844	80.625.051	15.036.183
الرواتب والأجور طبقاً لشهادة التأمينات	(47.916.886)	(58.353.138)	(71,875,978)
الرواتب غير الخاضعة طبقاً لشهادة المحاسب القانوني	(13.809.857)	(16.696.851)	(18.269.454)
فرق الرواتب	17.843.101	5.575.062	24.863.751

وتؤكد الهيئة أن المحاسب القانوني للمكلف قام بزيارة الهيئة للتعرف على كيفية هذا الفرق وبعد اطلاعه على ذلك قام بتقديم شهادة أخرى رفق خطابه رقم 155/ز/1434هـ وتاريخ 9/7/1434هـ

(1737)

تختلف عن الشهادة الأولى المقدمة للهيئة خلال الفحص الميداني من حيث الرواتب غير الخاضعة وإجمالي الرواتب وما في حكمها المحملة على الحسابات والإقرار (مرفق صوره) مما يؤكد تقديم المكلف لمعلومات غير دقيقه عن هذا البند وإجراء الهيئة المتمثل في المطابقة مع شهادة التأمينات الاجتماعية اجراء صحيح وتتمسك الهيئة بصحة وجهة نظرها ، واللجنة الابتدائية الزكوية الضريبية أكدت على ذلك .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي ، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف اعتماد فرق الرواتب بمبلغ (17.843.101) ريال ومبلغ (5.575.063) ريال ومبلغ (24.863.751) ريال للأعوام من 2007م حتى 2009م على التوالي ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة ، بحجة أن الاختلاف بين شهادة المحاسب القانوني التي قدمت للهيئة خلال الفحص الميداني وقبل إجراء الربط ولم تتضمن هذا الفرق وشهادة المحاسب القانوني التي شملت الفرق وقدمت بعد إجراء الربط , وأن كلا الشهادتين صحيح ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في عدم قبول فرق الرواتب ضمن المصاريف جائزة الحسم بحجة أن المكلف قدم بيانات غير دقيقة عن هذا البند .

(1737)

وبإطلاع اللجنة على القوائم المالية والإقرارات الضريبية ومحضر الفحص الميداني ، تبين أن الهيئة أجرت فحصاً ميدانياً لحسابات المكلف للأعوام المالية من 2007م حتى 2009م وطلبت من المكلف تقديم شهادة من المحاسب القانوني بالأجور والرواتب غير الخاضعة للتأمينات الاجتماعية وقدم شهادة بذلك تظهر أن الرواتب والأجور غير الخاضعة للتأمينات الاجتماعية بمبلغ (13.809.857) ريال لعام 2007م ومبلغ (16.696.851) ريال لعام 2008م ومبلغ (18.296.454) ريال لعام 2009م وقامت الهيئة بإضافة هذه المبالغ للأجور (الخاضعة للتأمينات الاجتماعية) التي تضمنتها شهادة التأمينات الاجتماعية ومقارنة الإجمالي مع الأجور المحملة على الحسابات ونتج عن ذلك فرق محمل بالزيادة بمبلغ (17.843.101) ريال لعام 2007م ومبلغ (5.575.062) ريال لعام 2008م ومبلغ (24.863.751) ريال لعام 2009م لم تقبل الهيئة باعتماده ضمن المصاريف جائزة الحسم في الربط الذي أجرته على المكلف ، واعترض المكلف على ذلك وقدم شهادة من المحاسب القانوني نصت في الفقرة (3) على "يعتبر هذا التقرير معدلاً للتقرير السابق إصداره عن السنوات 30/6/2007م و2008م و2009م" ، ولم تتضمن أسباب الاختلاف عن الشهادة السابق إصدارها ، وتبين منها أنه تم

(1737)

تعديل مبلغ الأجور غير الخاضعة للتأمينات الاجتماعية إلى مبلغ (33.876.537) ريال لعام 2007م ومبلغ (33.224.421) ريال لعام 2008م ومبلغ (40.492.018) ريال لعام 2009م .

وحيث أن المكلف قدم تقريراً خاصاً من المحاسب القانوني حول الرواتب والأجور خلال الفحص الميداني بمبالغ أقل من المبالغ المحملة على الحسابات فيما يتعلق بالرواتب والأجور غير الخاضعة للتأمينات الاجتماعية وبعد إجراء الهيئة للربط عليه وعدم قبولها للفرق المحمل بالزيادة عما تضمنه ذلك التقرير ، قدم اعتراضه على ذلك وعززه بتقرير خاص آخر من محاسب قانوني تعديلاً للتقرير الذي قدمه خلال الفحص الميداني وقبل إجراء الربط ، ولم يتضمن أسباب الاختلاف في مبالغ البند عن التقرير السابق ، وبالتالي فإنه لا يمكن الركون على هذا المستند كدليل أو قرينة في اعتماد فروق بند الرواتب والأجور محل الاستئناف ضمن المصاريف جائزة الحسم ، وبناءً عليه ترفض اللجنة استئناف المكلف في طلبه حسم فرق الرواتب بمبلغ (17.843.101) ريال ومبلغ (5.575.063) ريال ومبلغ (24.863.751) ريال للأعوام من 2007م حتى 2009م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة .

البند الثاني : التأمينات الاجتماعية .

(1737)

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/2) برفض اعتراض الشركة على بند التأمينات الاجتماعية لعام 2008م للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أن الرواتب والأجور لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتطابق مع شهادة التأمينات الاجتماعية لعدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر الموظفين الذين يتم تعيينهم خلال السنة ويكونون تحت التجربة حيث لا يتم تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية إلا بعد اجتيازهم للتجربة ، وكذلك التعديلات التي تتم على رواتب الموظفين لا يتم ادراجها في التأمينات الاجتماعية إلا في بداية السنة التالية وغير ذلك من الأسباب التي يطول شرحها .

وبإطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن الهيئة قامت بإعادة احتساب مصروف التأمينات الاجتماعية من واقع شهادة التأمينات الاجتماعية على اساس 11% للسعوديين و2% لغير السعوديين مما نتج عنه أن ما يجب تحمليه مبلغ (3.244.783) ريال بينما المحمل على الحسابات مبلغ (3.262.450) ريال بفرق قدره (17.667) ريال تم ردها والهيئة تتمسك بصحة اجراءها ، ولجنة الاعتراض أكدت على وجهة نظر الهيئة .

رأي اللجنة :

(1737)

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي ، وعلى الاستئناف المقدم ، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين أن الإستئناف يكمن في طلب المكلف حسم فرق التأمينات الاجتماعية بمبلغ (17.667) ريال لعام 2008م المحمل بالزيادة عن شهادة التأمينات الاجتماعية ضمن المصاريف جائزة الحسم ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في عدم قبوله ضمن المصاريف جائزة الحسم ، للأسباب الموضحة عند عرض وجهة نظر كل طرف .

وبإطلاع اللجنة على القوائم المالية والإقرارات الضريبية والقرار الابتدائي تبين أن بند الخلاف في القرار الابتدائي "التأمينات الاجتماعية لعام 2008م" وأن وجهة نظر المكلف في القرار الابتدائي تنص على أن بند الخلاف يخص عام 2008م ، ومنطوق القرار الابتدائي ينص على "رفض اعتراض الشركة على بند التأمينات الاجتماعية لعام 2008م للحيثيات الواردة في القرار" ، كما تبين من الربط الذي أجرته الهيئة على المكلف بموجب الخطاب رقم (7400/16/1433) وتاريخ 28/12/1433هـ ، أنه لم يتم تعديل صافي الربح الدفتري لعام 2008م بمصاريف التأمينات الاجتماعية ، وأن التعديل بمبلغ (17.667) ريال كان على عام 2007م .

(1737)

وحيث تبين أن عام 2008م الذي نص القرار الابتدائي عليه برفض اعتراض المكلف على بند التأمينات الاجتماعية ، لم يتضمن تعديلاً للربح الدفتري ببند التأمينات الاجتماعية ، لذا ترى اللجنة إعادة طلب المكلف حسم بند التأمينات الاجتماعية للجنة الابتدائية للنظر في تحديد عام الاستئناف .

البند الثالث : خسارة إعادة تقييم مخزون لعام 2008م .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/3) برفض اعتراض الشركة خسارة إعادة تقييم مخزون لعام 2008م للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أن نشاطه نشاط صناعي ويطبق ما يعرف بالتكاليف المعيارية حيث لا يمكن معرفة التكاليف الفعلية إلا بعد إتمام الإنتاج والانتهاء منه ، وعند الانتهاء من الإنتاج يتم مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية التي تم تحديدها مسبقاً وإثبات الفرق ، وبالتالي فإنها تمثل تكاليف فعلية وليست خسائر أو إعادة تقويم .

وبإطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن هذه الخسارة عبارة عن خسائر اعادة تقويم مخزون لعام 2008م ولم تقدم الشركة ما يفيد ان هذه الخسارة فعليه حقيقية ، وأن اللجنة الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية طلبت المستندات

(1737)

التي تدعم وجهة نظر الشركة ولم تقدم أي مستند .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي ، وعلى الاستئناف المقدم ، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف حسم خسائر إعادة تقويم المخزون ضمن المصاريف جائزة الحسم لعام 2008م ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في عدم حسمه ضمن المصاريف جائزة الحسم ، للأسباب الموضحة عند عرض وجهة نظر كل طرف .

وبإطلاع اللجنة على القوائم المالية لعام 2008م تبين أن إيضاح (2/ج) ينص على "تظهر البضاعة بسعر التكلفة أو صافي القيمة المستردة أيهما أقل ، ويتم تحديد التكلفة للبضاعة الجاهزة على أساس طريقة الكلفة الوسطية المرجحة وتتضمن تكلفة المواد والعمالة ونسبة محددة من المصاريف المباشرة ، ويتم تقييم كافة أنواع المخزون الأخرى باستخدام طريقة الكلفة الوسطية المرجحة" ، كما تبين من كشف المصاريف المباشرة المرفق بالإقرار أن من عناصر بند المصاريف المباشرة " إعادة تقييم المخزون (خسائر محققة) بمبلغ (6.242.527) ريال ، وفي جلسة الاستماع طلبت اللجنة من ممثل

(1737)

المكلف تقديم بيان تفصيلي بكيفية تقويم المخزون بصفة عامة وكيفية تحقق خسارة المخزون في هذا البند مع القيود المحاسبية والمستندات المؤيدة مع تحديد تاريخ إعادة التقويم ولم يقدم ذلك .

وحيث تبين أن خسارة إعادة تقويم المخزون محل الاستئناف مخالفة للأسس التي تم الإفصاح عنها وتم قياسه على اساسها في القوائم المالية، كما أن المكلف لم يقدم البيانات التفصيلية والمستندات التي طلبتها اللجنة ، وبناءً عليه ترفض اللجنة استئناف المكلف في طلبه حسم خسارة إعادة تقييم مخزون لعام 2008م ضمن المصاريف جائزة الحسم .

البند الرابع : مطلوب لجهات ذات علاقة تمويل أصول .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/4) برفض اعتراض الشركة على بند مطلوب لجهات ذات علاقة تمويل أصول للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أن الهيئة أضافت المطلوب لجهات ذات علاقة على أن كامل الرصيد يمثل تمويلاً للأصول الثابتة ، وأنه تم تقديم بيان يوضح ما يخص تمويل الأصول الثابتة من الرصيد المطلوب لجهات ذات علاقة للهيئة ، وأنه يطلب إضافة ما يخص تمويل

(1737)

الأصول الثابتة أما ما يخص التعاملات التجارية فلا يجب إضافتها لوعاء الزكاة .

وبإطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن المكلف قدم بيان رفق خطابه رقم (155/ز/1434) وتاريخ 9/7/1434هـ ذكر فيه ما يخص الأصول الثابتة من المطلوب لجهات ذات علاقة كتمويل للأصول الثابتة كما يلي :

2007م مبلغ (23.206.391.6) ريال

2008م مبلغ (28.181.241.25) ريال

2009م مبلغ (30.836.053.53) ريال

وهذا ما يؤكد صحة اجراء الهيئة في أن بند مطلوب لجهات ذات علاقة مول الاصول الثابتة وبالتالي قامت الهيئة بإضافته للوعاء حيث قامت بحسم ما يقابله ضمن الأصول ولم يقدم المكلف أي مستند يفيد عدم حولان الحول على الجزء الباقي من بند المطلوب لجهات ذات علاقة والبالغ كما يلي :

2007م مبلغ (54.225.119.40) ريال

2008م مبلغ (104.497.353.75) ريال

2009م مبلغ (116.985.977.47) ريال

والهيئة تتمسك بوجهة نظرها حول اضافة كامل رصيد المطلوب لجهات ذات علاقة للوعاء الزكوي ، ولجنة الاعتراض أكدت على ذلك .

(1737)

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي ، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف إضافة
ما يخص تمويل الأصول الثابتة من بند مطلوب لجهات ذات علاقة أما ما يخص التعاملات التجارية فلا يجب إضافتها لوعاء الزكاة للأعوام من 2007م حتى 2009م ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في إضافة الجزء الذي لم يمول الأصول الثابتة من بند مطلوب لجهات ذات علاقة لعدم تقديم المكلف ما يثبت عدم حولان الحول على هذه المبالغ ، للأسباب الموضحة عند عرض وجهة نظر كل طرف .

وترى اللجنة أن الأساس في معالجة الديون لغرض احتساب الوعاء الزكوي يتمثل في أنه تجب الزكاة على المدين والدائن ، فبالنسبة للدائن فإن عرض الدين كرصيد في قوائمه المالية يعني أن هذا يمثل ديناً على مليء ما لم يثبت إعدامه بالطرق النظامية ، وبالتالي تجب فيه الزكاة باعتباره ديناً مرجو الأداء ، وبالنسبة للمدين فإن عرض الدين في قائمة المركز المالي يعني أن هذا الدين يمثل أحد مصادر التمويل الأخرى التي تدخل في الوعاء الزكوي إذا حال عليها الحول أو استخدمت في

(1737)

تمويل أصول ثابتة , وبالتالي يلزم إضافة هذه الديون للوعاء الزكوي ، ويعزز هذا الرأي نص الفتوى الواردة في الخطاب رقم (3077/2) وتاريخ 8/11/1426هـ والذي جاء فيها "إن أدلة وجوب الزكاة عامة تشمل جميع الأموال الزكوية ولم يرد دليل صحيح بخصم الديون من ذلك ولا يترتب عليه وجوب الزكاة مرتين في مال واحد لأن الدائن يزكي المال الذي يملكه وهو في ذمة المدين ، بينما المدين يزكي مالاً آخر يملكه ويوجد بيده ويتمكن من التصرف فيه وفرق بين المال الذي بيد الإنسان والمال الذي في ذمته" .

وبإطلاع اللجنة على القوائم المالية والإقرارات الزكوية والربط الذي أجرته الهيئة على المكلف تبين أن الهيئة أضافت مطلوبات لجهات ذات علاقة بمبلغ (77.431.511) ريال لعام 2007م ومبلغ (132.678.595) ريال لعام 2008م ومبلغ (147.822.031) ريال لعام 2009م ، حيث أخذت برصيد أول المدة أو آخر المدة أيهما أقل خلال العام ، وفي جلسة الاستماع طلبت اللجنة من المكلف بيان تحليلي موضحاً به حركة المطلوب لجهات ذات علاقة وتحديد ما تم تمويل أصول ثابتة منها ، مع حركة الأستاذ المساعد لكل جهة ذات

(1737)

علاقة على حدة ، ولم يقدم البيانات والمستندات المطلوبة .

وحيث أن احتساب الوعاء الزكوي يتم بإضافة مصادر التمويل التي مولت عروض قنية ومصادر التمويل التي حال عليها الحول ومولت الموجودات الزكوية ويخصم من ذلك عروض القنية وما في حكمها (الموجودات غير الزكوية) وأن المكلف لم يقدم للجنة البيانات والمستندات التي تثبت عدم حولان الحول على الجزء الذي مول الموجودات الزكوية ، لذا فإن اللجنة ترفض استئناف المكلف في طلبه عدم إضافة مطلوبات لجهات ذات علاقة بمبلغ (77.431.511) ريال لعام 2007م ومبلغ (132.678.595) ريال لعام 2008م ومبلغ (147.822.031) ريال لعام 2009م للوعاء الزكوي .

البند الخامس : احتساب الزكاة على حصة الشريك السعودي في ارباح العام المعدلة .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/5) برفض اعتراض الشركة على بند احتساب الزكاة على حصة الشريك السعودي في ارباح العام المعدلة للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أن الوعاء الزكوي للمكلفين يحتسب باستخدام أسلوب محدد يمثل أحد أركانه أن يتم حسم

(1737)

صافي الأصول الثابتة وما في حكمها بغض النظر عن حجمها أو نوعها ما دام أنها تمثل أصولاً غير متداولة تساعد في الإنتاج الحالي والمستقبلي ، وأن حدها بحدود معينة لا يوجد له سند محاسبي أو نظامي ، ويعزز ذلك من الناحية الشرعية ما صدر من فتوى شرعية من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برقم (23408) وتاريخ 18/11/1426هـ ونصها "بأن ما جعل من إيرادات المصنع الواجب زكاتها في شراء أصول أو أنفقها في غير عروض التجارة قبل تمام الحول فلا زكاة فيها لإنفاقها قبل تمام الحول عليها" .

وبإطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا "إن ما يجري عليه العمل وتطبقه الهيئة هو اعتبار الربح المحقق من نشاط المكلف خلال العام هو الحد الادنى الذي تجب فيه الزكاة لعدة أسباب هي :

أ- ان محاسبة المكلف زكوياً تتم بموجب قوائم ماليه معدة على أساس مبدأ الاستحقاق والتي يظهر ضمنها ربح العام المحقق في نهاية السنة المالية دون ان ينخفض هذا الربح بشراء اصول او اية مصاريف أخرى خلال العام .

ب- طبقاً للمبادئ المحاسبية والتي تعد على أساسها القوائم المالية فإن شراء الاصول الثابتة لا يعد مصروفاً إيرادياً يحمل على قائمة الدخل ، وعليه لن تنخفض ارباح العام بأية عملية شراء

(1737)

لأصول ثابتة خلال العام وتظهر أرباح السنة كاملة ضمن قائمة المركز المالي التي يتم ربط الزكاة من واقعها حيث ان عملية تمويل شراء الاصول الثابتة يكون من الإيرادات النقدية أو بالأجل خاصة وأن التصرف من الربح محاسبياً ينحصر في التوزيع على الشركاء وزيادة راس المال والاحتياطيات وتغطية الخسائر المرحلة من سنوات سابقة .
ج- ان الوعاء الزكوي يعتمد عند تحديده على القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق ومكونات الوعاء من الارصدة الظاهرة بتلك القوائم بما فيها الارباح المسجلة بموجب هذا المبدأ ، وبالتالي ليس من الوارد ان تتم القيود من حساب الاصول الى حساب الارباح وتأسيسا على ذلك لا يمكن القول بأن الارباح تم استخدامها في شراء اصول ثابتة او عروض قنية بينما الحقيقة ان رصيدها فعليا لم يتأثر بالنقص بقدر المبالغ المستخدمة لأن أرصدة الأرباح لا تتأثر إلا بالقيود المحاسبية التي تتم عليها كالتوزيعات على المساهمين وتغذية الاحتياطيات وزيادة راس المال وتغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة ، وعليه فان القول بمقابلة تلك الاصول الثابتة وما في حكمها على أساس استخدامها ليس في محله .
د- ان الاخذ بمفهوم المكلف لتحديد الوعاء الزكوي ترتب عليه حجب زكاة عن مصارفها بمجرد ان

(1737)

العناصر السالية اكبر من العناصر الموجبة في ظل ارباح (نتيجة النشاط ارباح) الامر الذي ينسحب اثره على تحديد الوعاء الزكوي لبعض المكلفين بحيث لا يخضعون للزكاة او تكون زكاتهم اقل من المستحق شرعاً لعدد من السنوات وربما طوال حياة منشآتهم لأن العناصر السالبة للوعاء الزكوي أكبر من العناصر الموجبة رغم تحقيقهم أرباح كبيرة ، لذلك فان تطبيق مفهوم الشركة سيؤدي الى عدم خضوع كبار المكلفين من الشركات المساهمة للزكاة الشرعية كالمصارف والفنادق والشركات العقارية وشركات الصناعة رغم ان اموالها في نماء .

هـ- في عروض التجارة فان الزكاة تفرض على راس المال زائد الارباح وفي بعض الحالات يقتصر الوعاء على غلة راس المال (الارباح) وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية وذلك بسبب طبيعة النشاط لأنه في مثل هذه الحالة يكون رأس المال وما في حكمه مستغرق في عروض قنية .

بالإضافة إلى ان ادعاء الشركة بان الأصول تم تمويلها من أرباح العام ولا يوجد قروض للتمويل فان الادعاء يخالف ما ذكرته الشركة من ان هناك أصول ثابتة تم تمويلها من جهات ذات علاقة كما هو وارد في وجهة نظر الشركة في البند السابق .

رأي اللجنة :

(1737)

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي ، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف عدم احتساب الزكاة على صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة للأعوام من 2007م حتى 2009م ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في احتساب الزكاة على الربح المعدل ، للأسباب الموضحة عند عرض وجهة نظر كل طرف .

وبعد الدراسة ترى اللجنة أن الوعاء الزكوي للمكلفين يحتسب باستخدام أسلوب محدد (عناصر الوعاء الزكوي الموجبة ممثله في رأس المال وحقوق الملكية وأرباح العام ومصادر التمويل الأخرى ناقصاً عناصر الوعاء الزكوي السالبة ممثلة في الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل وخسائر العام والخسائر المرحلة) ويمثل أحد أركانه حسم صافي الأصول الثابتة وما في حكمها بغض النظر عن حجمها أو نوعها مادام أنها تمثل أصولاً غير متداولة تساعد في الإنتاج الحالي والمستقبلي , وطالما تم استخدام أرباح العام في تمويل هذه الأصول فإن حدها بحدود معينة لا يوجد له سند محاسبي أو نظامي , ويعزز ذلك من الناحية الشرعية ما صدر من فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برقم (23408) وتاريخ 18/11/1426هـ ونصها "بأن ما جعل من إيرادات المصنع الواجب زكاتها في شراء أصول أو أنفقها صاحبها في غير عروض التجارة قبل تمام الحول فلا

(1737)

زكاة فيها لإنفاقها قبل تمام الحول عليها" ، وبناءً عليه تؤيد اللجنة استئناف المكلف في طلبه عدم احتساب الزكاة على صافي الربح المعدل للأعوام من 2007م حتى 2009م .

القرار :

لكل ما تقدم قررت اللجنة الاستئنافية الضريبية ما يلي :

أولاً : الناحية الشكلية .

قبول الاستئناف المقدم من المكلف على قرار لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض رقم (17) لعام 1435هـ من الناحية الشكلية .

ثانياً : الناحية الموضوعية .

1- رفض استئناف المكلف في طلبه حسم فرق الرواتب بمبلغ (17.843.101) ريال ومبلغ (5.575.063) ريال ومبلغ (24.863.751) ريال للأعوام من 2007م حتى 2009م على التوالي ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة ، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

2- إعادة طلب المكلف حسم بند التأمينات الاجتماعية لعام 2008م للجنة الابتدائية للنظر

(1737)

في تحديد عام الاستئناف ، وفقاً للحيثيات الواردة في هذا القرار .

3- رفض استئناف المكلف في طلبه حسم خسارة إعادة تقويم مخزون لعام 2008م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة ، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

4- رفض استئناف المكلف في طلبه عدم إضافة مطلوبات لجهات ذات علاقة بمبلغ (77.431.511) ريال لعام 2007م ومبلغ (132.678.595) ريال لعام 2008م ومبلغ (147.822.031) ريال لعام 2009م للوعاء الزكوي ، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

5- تأييد استئناف المكلف في طلبه عدم اعتبار صافي الربح المعدل حداً أدنى لوعاء الزكاة للأعوام من 2007م حتى 2009م ، وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

ثالثاً : يكون هذا القرار نهائياً بعد تصديق وزير المالية .

(1737)

وبالله التوفيق ،،،

عضو	عضو	عضو
ياسر بن فضل	عبدالرحمن بن	محمد بن
نائب الرئيس		رئيس اللجنة
سعيد بن		عبدالله بن